

بفريق سني؟

تحالف قوى 8 آذار الحالي. وهو ما قد يجعل ممكناً توسيع إطار حلقة «ورقة التفاهم» التي أقرها عون و«حزب الله» لتشمل حليفاً سنياً ساهم الاثنان بإيصاله من خلال النسبية، ولا يكون «مكبلاً» كما هي حال ميقاتي اليوم. وبذلك تكون تأمنت كامل عناصر التركيبة اللبنانية لتحسين ما بات يعتبر ورقة إيران في لبنان سياسياً، بعدما تأمنت شرعية السلاح. ومما لا شك فيه أن معركة قانون الانتخاب

ستكون معركة 8 آذار الكبيرة، لكن رهانها على أقرار النسبية، مع الانفتاح التام على نقاش الدوائر، مغامرة غير مضمونة النتائج. والصعوبات في تمرير المشروع تكاد تقارب الاستحالة في ظل الضغوط المتبادلة حالياً. فقوى 8 آذار لا تستطيع أن تكسر اليوم المعارضة في المجلس النيابي، على غرار ما فعلت عندما اسقطت حكومة الرئيس سعد الحريري. فالظروف مختلفة والحسابات المجلسية أيضاً مغايرة. لذا ستكون معركة النسبية صعبة وشرسة، من أجل أن تحظى قوى 8 آذار بـ «أمان مجلسي» وتحسن وضعها السياسي محلياً وأقليمياً أكثر فأكثر. ويكاد أيضاً مشروع قوى 14 آذار القائم على الدوائر الصغرى، يقابل بالاستحالة ذاتها.

وهذا يطرح أسئلة عن خطط الطرفين الرئيسيين في 8 و14 آذار وماهية مشروعهما البديل في حال اسقطت النسبية والدوائر الصغرى، كمشروعين يهدفان أولاً وأخيراً إلى تعزيز الوضعيتين السياسيتين الداخليتين والإقليمية لكل من الفريقين. فما يجعل الفريقين يتعادلان في عدم تمرير مشروعيهما، قد يدفعهما معاً إلى مواجهة مازق قانون 1960، مع كل ما يمكن أن يؤمنه من سلبيات للبعض أو إيجابيات للبعض الآخر.

لكن المازق الأكبر سيكون مسيحياً في الدرجة الأولى، لأن طرفي النزاع أي التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية سيضطران إلى مواجهة بعضهما بعضاً بالأجرام والمزايدات، كما بدأ يظهر حالياً. ويكون الطرفان المسيحيان أسقطا بأخطائهما نحو عامين من النقاش والجدل المسيحي الداخلي لبعودا، مضطرين، إلى قانون 1960 رغم تأكيد زعيم «التيار» والقوات» انهما يرفضانه رفضاً قاطعاً.

تقرير

القاضي صقر يشرع سلاح «الجيش الحر»

حسن عليق

او ليمأوا الاستمارة البيضاء. أصدر بحقهم مذكرات توقيف بناءً على هذه التهمة. لم يلتفت القاضي إلى كون هؤلاء أدخلوا لبنان بالقوة، ورغمما عن إرادتهم، وإن النية الجرمية غير متوفرة لديهم. لا وهي رأي ذلك، ولا صقر تنبهه أيضاً.

في المحصلة، بقي المخطوفون والخاطفون موقوفين. أداء القاضي صقر خصوصاً ليس مستغرباً من القانونيين والإميين المتابعين لعمله في الفترة الماضية. فالقاضي المتصق سياسياً بفريق 14 آذار ابتدع في أب الماضي سنناً «عدلية» جديدة، يصدر بناء عليها قرارات مخالفة للنص القانوني الواضح. ففي مطلع الشهر الماضي، أوقف الجيش

لا تقف إبداعات النيابة العامة لدى المحكمة العسكرية وبعض قضاة تحقيقها عند حد. فبعدما نصب مفوض الحكومة القاضي صقر صقر نفسه مشرعاً لبس قوانين يطبقها على هواه، وصل أخيراً إلى مرحلة غير مسبوقه، إذا خطف إنسان ما، وحزبه الجيش اللبناني، يدعي صقر على الخاطف والمخطوف بالجرم ذاته: كلاهما ينتمي إلى عصابة مسلحة بقصد الخطف. حدث ذلك قبل أيام قليلة، فالجيش اللبناني أوقف ثمانية سوريين، 4 منهم مسلحون، في البقاع الشمالي. وتبين أنهم 7 سوريين، ولبناني واحد. وهؤلاء ينقسمون إلى مجموعتين: الأولى مؤلفة من لبناني و3 سوريين، تنشط في صفوف المعارضة السورية المسلحة، على طرفي الحدود اللبنانية السورية. أما المجموعة الثانية، فتتألف من 4 جنود من حرس الحدود السوري. وتبين أن أفراد المجموعة الأولى اختطفوا أفراد المجموعة الثانية، من داخل الأراضي السورية، ونقلوهم إلى الأراضي اللبنانية، وكانت وجهتهم بلدة عرسال البقاعية.

وبعدما أحيل الجميع على القضاء بناءً على إشارة النيابة العامة، قرر القاضي صقر الادعاء على الجميع بالجرم ذاته: الخاطف والمخطوف سواء. جميعهم ألقوا عصابة مسلحة بهدف الخطف بقوة السلاح. أحال صقر الملف والموقوفين على قاضي التحقيق العسكري نبيل وهي. والأخير، أراد تحليلها، فإذ به بعميها. القاضي وهي اعترف بأن عناصر حرس الحدود مخطوفون. أسقط عنهم تهمة المشاركة مع المسلحين بخطف أنفسهم. لكنه رأى أن دخولهم الأراضي اللبنانية تم بطريقة غير مشروعة. هو إذا يرى أن المخطوفين بقوة السلاح، ارتكبوا جريمة دخول لبنان «خلسة». ربما كان ينتظر منهم أن يمرروا بنقطة المصنع الحدودية مع خاطفيهم، ليختموا جوازات سفرهم،

المصادر إلى أن صقر حاول بداية العام الجاري، «استصدار فتوى» من المدعي العام التمييزي (السابق) سعيد ميرزا، تجيز له عدم تسليم المعارضين السوريين الموقوفين في لبنان إلى الأمن العام، إلا أن ميرزا رفض ذلك، بسبب المخالفة الواضحة للنص القانوني. وتشير مصادر أمنية معنية بهذه القضايا إلى أن صقر يشترع بقراراته هذه الوجود العسكري لقوى المعارضة السورية المسلحة على الأراضي اللبنانية. ولقتت إلى أن قراره الأول بإخلاء سبيل موقوفي بريتان وعدم تسليم الأجنبي منهما إلى الأمن العام أثار استغراب القضاة، كونه سابقة لا يجوز تكرارها. وأكدت أن وزير العدل شكيب قرطباوي وعد حينذاك بمتابعة القضية وإحالتها على التفتيش في حال ثبوت المخالفة، إلا أن أحداً لم يتحرك.

وتختم المصادر حديثها بالتذكير بحادثة توقيف شاحنة للمقاومة في منطقة الحازمية عام 2007. حينذاك، ضبطت شاحنة أثناء نقل أسلحة من البقاع إلى الجنوب. أوقف سائق الشاحنة، وألقي في السجن لأشهر عديدة، رغم أن المقاومة وسلاحها شرعيان بموجب البيان الوزاري. وتروي المصادر الأمنية هذه الحادثة لتلخص إلى نتيجة مفادها أن الولاء السياسي لصقر، الذي جاء به إلى النيابة العامة العسكرية «مكافأة» على أدائه في ملف التحقيق في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، يضع سلاح المعارضة السورية في لبنان في مرتبة أعلى من سلاح المقاومة.

في المقابل، يبدو الفريق السياسي الممسك بالسلطة اليوم غائباً عن السمع. لا هو يتحرك لمواجهة بذع صقر، ولا يرى نفسه معنياً لتحويل هذا الملف إلى قضية رأي عام. فمن فشل في التعامل إعلامياً وسياسياً مع هجوم قوى المعارضة السورية المسلحة على موقع للجيش اللبناني في جرد عرسال، لن يتنبه إلى أداء صقر.

ادعى صقر على الخاطف والمخطوف بالجرم ذاته

اللبناني في بلدة بريتان البقاعية شاباً سورياً ينتمي إلى إحدى مجموعات المعارضة السورية المسلحة كان برفقة شاب لبناني، وفي حوزتهما كمية كبيرة من الأسلحة وكواتم الصوت. وما أن أحيل الموقوفان على القضاء العسكري، حتى أحلى صقر سبيلهما بسند إقامة، وذبل قراره بمخالفة قانونية تقضي بعدم تسليم السوري الموقوف إلى الأمن العام اللبناني، رغم أن القانون واضح بهذا الشأن، ولا لبس فيه. وتفيد مصادر أمنية متابعة لهذا الملف بأن معاون مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي داني الزعني لحق برئيسه القاضي صقر صقر، وأصدر أكثر من قرار بعدم تسليم سوريين إلى الأمن العام، وتلفت

علم وخبر

جعجع غير راضية عن حبيش

يقول ناشطون في القوات اللبنانية في عكار إن النائبة ستريدا جعجع لا توفر زميلها النائب هادي حبيش من الانتقاد حين يذكر الأخير أمامها في مختلف اللقاءات. وتساءل جعجع في معرض تعبيرها عن رغبتها في إحلال قواي محلها في لائحة المستقبل عن قيمة حبيش الإضافية بالنسبة إلى لائحة المستقبل، سواء في قريته التي يتساوى حضور القوات فيها مع حضوره أو في البلدات المسيحية الأخرى التي يقابل حضور القوات فيها غياب كامل لحبيش.

القوات و«الحنون»

تكثف القوات اللبنانية جهودها بهدف التطويق الإعلامي لـ«الحركة التصحيحية» لمؤسس «فرقة الصدم» القواتية، حنا عتيق، واعدة بعض الوسائل الإعلامية بتخصيصها بمقابلات حصرية وتقارير مميزة في حال أحجمت عن مواكبة عتيق الملقب بـ«الحنون». وتشمل الضغوط المواقع الإلكترونية القريبة من قوى 14 آذار ووسائل الإعلام المرئي والمسموع التي كانت حتى وقت قريب محسوبة على قوى 8 آذار في الحسابات القواتية.

كارولين أبحرت من الناقورة

خلال الأسبوع الماضي، أبحرت الباخرة الأممية «كارولين» من مرفأ الناقورة في رحلتها الأولى، ناقلة عدداً من جنود اليونيفيل والآليات، في إطار عملية التبادل الدوري بين وحداتها. وكانت قيادة اليونيفيل في إطار المراجعة الاستراتيجية لمهمتها، قد قررت استبدال جزء من تنقلاتها البرية بالنقل البحري عبر مرفأ الناقورة وصور وبيروت بالتنسيق مع الجيش اللبناني، تلافياً للمستجدات الأمنية التي تطرأ على طريق قوافلها، خصوصاً في ظل الخشية من استهدافها من جهة، فضلاً عن إمكان قطع الطرقات بين الجنوب وبيروت.

ما قل ودل

لفت سياسيون من التيار الوطني الحر إلى أن العماد ميشال عون تحدث بإيجابية، في الآونة الأخيرة، عن الوزير السابق زياد بارود، معدداً «إنجازات بارود الوزارية»، وعن «ظلم» تعرض له



الرجل أثناء ممارسة مهامه في وزارة الداخلية. ولقتت مصادر التيار إلى أن عون يرحب بالوزير بارود كمرشح على لوائح التيار، إلا أن الأخير لم يحسم قرار ترشحه حتى اللحظة.

حظي التعديد الجديد لاقتراح القوات الانتخابي بإجماع مسيحي 14 آذار

اللبنانية وتحديداً الشمال، معتبرا أن الأمور تحتاج إلى قرار لفرض السيطرة والأمور ليست عسيرة عن الدولة. ورأى أن بعض الظواهر السياسية الامنية المستجدة في صيدا يقف خلفها البعض لتنفيذ أعمال محددة، مؤكداً أن وضع المخيمات الفلسطينية مضبوط.

قهوجي: لا عودة إلى الوراء

وفي لندن التي يواصل قائد الجيش العماد جان قهوجي لقاءاته فيها مع عدد من المسؤولين العسكريين الكبار، للبحث في تطوير علاقات التعاون بين الجيشين اللبناني والبريطاني، أكد الأخير «أن الجيش يعمل جاهداً بالمكائنات المتوافرة والضئيلة على ضبط الأوضاع الأمنية على الحدود وفي الداخل».

وشدد خلال احتفال تكريمي أقامته الجالية اللبنانية له، على أن «لا عودة إلى الوراء، والجيش لن يسمح أن يكون مكسر عصا أو أن يكون لبنان مرة أخرى ساحة لتصفية الحسابات أو مقرا لتصدير الفتنة أو استيرادها».

